



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المُخصَّصة المعنية باستراتيجية الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء⁽¹⁾

25-21 تشرين الأول/أكتوبر 2024

بوسان، جمهورية كوريا

نتائج اجتماعات التنسيق الإقليمية الخمسة بشأن الاتفاق

أولاً- المقدمة والترتيبات

1- يعمل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (الاتفاق) على مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ("الصيد غير القانوني") من خلال تحديد المعايير الدنيا لدخول سفن الصيد إلى الميناء⁽²⁾. وتعتمد فعاليته على سياسات وإجراءات متسقة وقوية يتم تنفيذها في مجموعة واسعة من الموانئ حول العالم. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يقوم الاتفاق باستمرار بتقييم الخبرة التشغيلية للأطراف فيه لتعزيز نجاحاته وتبسيط الضوء على المجالات التي تتطلب المزيد من العمل. وتوفر اجتماعات التنسيق الإقليمية (اجتماعات التنسيق)، التي تُعقد بالإضافة إلى الاجتماعات المنتظمة لمجموعة العمل التابعة للاتفاق، هذه الآلية الحيوية.

2- وفي الاجتماع الرابع للأطراف، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، تم تكليف الأمانة بمواصلة سلسلة من اجتماعات التنسيق الإقليمية المماثلة لتلك التي عقدت في عام 2022، رهناً بتوافر الموارد المالية الكافية. وأدى ذلك إلى عقد خمس اجتماعات تنسيق إقليمية في عام 2024 مما سمح بمراجعة التقدم المحرز في "استراتيجية بالي" المصممة لتعزيز تنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء، والتي اعتمدها اجتماع الأطراف الرابع في أيار/مايو 2023. وعُقدت جميع الاجتماعات بحضور جميع المشاركين.

3- تومّ عقد أول اجتماع تنسيق إقليمي لمنطقة جنوب غرب المحيط الهادئ في الفترة من 12 إلى 16 شباط/فبراير 2024 في أوكلاند، نيوزيلندا تحت رعاية حكومة نيوزيلندا وبدعم مالي إضافي مقدم من الاتحاد الأوروبي. وحضر الاجتماع 18 ممثلاً من تسعة بلدان أعضاء في منظمة الأغذية والزراعة بما في ذلك فيجي ونيوزيلندا وتيمور الشرقية وتونغا وفانواتو التي كانت أطرافاً في اتفاق تدابير دولة الميناء وقت الاجتماع، وكيريباتي وجمهورية جزر مارشال وبابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان التي لم تكن كذلك. وبعد الاجتماع، أصبحت بابوا غينيا الجديدة وجمهورية جزر مارشال طرفين في اتفاق تدابير دولة الميناء (أي في 7 آذار/مارس 2024 و26 حزيران/يونيو 2024، على التوالي). وحضر اجتماع التنسيق الإقليمي هذا أربعة مشاركين آخرين يمثلون المنظمات الإقليمية بما في ذلك وكالة مصايد أسماك منتدى المحيط الهادئ (وكالة المحيط

(1) سيعقد باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية

(2) تشمل السفن العاملة في الأنشطة المتعلقة بالصيد على النحو المحدد في المادة 1 من الاتفاق

الهادي)، وهيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادي، والمنظمة الإقليمية لإدارة مصايد أسماك جنوب المحيط الهادي، وجماعة المحيط الهادي.

4- وعُقد اجتماع التنسيق الإقليمي الثاني لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الفترة من 13 إلى 17 أيار/مايو 2024 في سان خوزيه، كوستاريكا تحت رعاية حكومة كوستاريكا وبدعم مالي إضافي قدمته حكومة النرويج. وحضر ما مجموعه 27 مشاركاً من 18 دولة عضواً في منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك الأطراف في اتفاق تدابير دولة الميناء، شيلي، وكوستاريكا، وكوبا، ودومينيكا، والإكوادور، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وبيرو، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وأوروغواي؛ وغير الأطراف بليرز، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس.

5- وعُقد اجتماع التنسيق الإقليمي الثالث لمنطقة أفريقيا والشرق الأدنى في الفترة من 27 إلى 31 أيار/مايو 2024 في الدار البيضاء، بالمغرب، تحت رعاية الحكومة المغربية وبدعم مالي إضافي مقدم من الاتحاد الأوروبي. وحضر الاجتماع 33 ممثلاً عن 28 دولة عضو في منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك 23 طرفاً من أطراف اتفاق تدابير دولة الميناء (أنغولا، بنين، الرأس الأخضر، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليبيريا، مدغشقر، موريتانيا، موريشيوس، والمغرب وموزامبيق وناميبيا وعمان وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون والسودان) وخمس دول غير أطراف (الكاميرون والكونغو وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو والمملكة العربية السعودية). وبالإضافة إلى ذلك، حضر الاجتماع أيضاً خمسة مشاركين يمثلون منظمات أخرى، بما في ذلك المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك بين الدول الأفريقية المطلّة على المحيط الأطلسي، ومنظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي.

6- وعُقد اجتماع التنسيق الإقليمي الرابع لمنطقة آسيا في الفترة من 10-14 حزيران/يونيو 2024 في طوكيو باليابان، تحت رعاية حكومة اليابان وبدعم مالي إضافي قدمته حكومة النرويج. وحضر الاجتماع 21 ممثلاً عن 11 دولة عضواً في منظمة الأغذية والزراعة، منها ثمانية أطراف في اتفاق تدابير دولة الميناء (بنغلاديش، كمبوديا، اليابان، جزر المالديف، جمهورية كوريا، سريلانكا، تايلاند، فيتنام) وثلاثة من غير الأطراف (الصين وماليزيا وسنغافورة). كما حضر المؤتمر ثلاثة مشاركين إضافيين يمثلون منظمات أخرى تضم الهيئة لمصايد شمال المحيط الهادي ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا.

7- انعقدت الدورة الخامسة والأخيرة لآلية التنسيق الإقليمية لأوروبا يومي 23 و 27 أيلول/سبتمبر في لندن بالمملكة المتحدة تحت رعاية حكومة المملكة المتحدة، وتم عقدها في مقرّ هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي. وحضر الاجتماع 26 ممثلاً عن 8 دول أعضاء في منظمة الأغذية والزراعة وجميعها ملزمة باتفاق تدابير دولة الميناء، إما بشكل مباشر أو عن طريق انضمام الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك كرواتيا وفرنسا وآيسلندا ومالطا والنرويج وبولندا وإسبانيا وإيطاليا، والمملكة المتحدة. كما حضر ممثلون عن الاتحاد الأوروبي. وانضم إلى الاجتماع أيضاً ثلاثة مشاركين إضافيين يمثلون منظمات أخرى بما في ذلك الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي.

8- في الجمل، ساهم 107 مشاركين من 59 طرفاً من الأطراف في اتفاق تدابير دولة الميناء، و18 مشاركاً إضافياً من 16 دولة عضواً في منظمة الأغذية والزراعة التي ليست أطرافاً في اتفاق تدابير دولة الميناء، و15 مشاركاً آخر من اثنتي

عشرة منظمة حكومية دولية ذات صلة في مشاورات آلية التنسيق الإقليمية لعام 2024. ويستعرض القسم التالي ويلخص مناقشات آلية التنسيق الإقليمية ذات الصلة بكل عنصر من عناصر "استراتيجية بالي" من حيث الإنجازات والتحديات والمقترحات لتحسين تنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء.

ثانياً- مناقشة عناصر "استراتيجية بالي".

ألف- زيادة الالتزام والمشاركة في اتفاق تدابير دولة الميناء

الإنجازات

9- أشارت جميع آليات التنسيق الإقليمية مع التقدير إلى العدد الكبير والمتزايد بشكل مطرد من الأطراف المنضمة إلى اتفاق تدابير دولة الميناء، وتعزيز الدفاعات ضد استخدام الموانئ من قِبَل السفن المشاركة في أنشطة الصيد غير القانوني. علاوة على ذلك، لاحظت العديد من آليات التنسيق الإقليمية الإجراءات التي اتخذتها الدول غير الأطراف لمواءمة أنظمتها الوطنية مع متطلبات دولة الميناء، حتى في حالة عدم التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام. واعترفت أغلبية المنتديات بأن مستويات الوعي آخذة في الارتفاع مع إدراج هذه القضية في جداول الأعمال الدولية والإقليمية من قبل المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك/مصايد الأسماك الإقليمية، والمنظمات دون الإقليمية وشركاء التنمية، أو عند إثارتها كموضوع لاتفاقيات ثنائية.

التحديات

10- وأشارت جميع آليات التنسيق الإقليمية إلى أن أحد أهم التحديات التي تواجه زيادة المشاركة هو توضيح فوائد اتفاق تدابير دولة الميناء بشكل أفضل لبناء الإرادة السياسية عبر القطاعات، بينما تهدف في الوقت نفسه إلى تقليل التكاليف وتأمين الموارد اللازمة للتنفيذ. وتطلع بعض المشاركين إلى المنظمة للحصول على مزيد من الدعم، ولكن معظمهم اعتبروا أن الهيئات الإقليمية ينبغي أن تكون أكثر نشاطاً في رفع مستوى الوعي ووضع معايير متسقة وبناء القدرات. واعتبر بعض المشاركين أيضاً أن اتفاق تدابير دولة الميناء يمكن أن يمثل عبئاً غير متناسب على دول الميناء عندما لا تفي دول العلم بمسؤولياتها بموجب هذه الاتفاقيات الدولية وغيرها. وقد تم التعبير عن هذا القلق، إلى جانب الصعوبات الناجمة عن عدم وجود لغة مشتركة، بشكل خاص في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ.

المقترحات

11- تمسباً مع التحديات التي تم تحديدها، شجعت جميع آليات التنسيق الإقليمية منظمة الأغذية والزراعة و/أو الهيئات الإقليمية على القيام بدور نشط في رفع مستوى الوعي، وتشجيع غير الأطراف على الانضمام، وبناء القدرات، وتسهيل التنسيق الإقليمي. وبشكل عام، نصحت المشاورات منظمة الأغذية والزراعة ببذل المزيد من الجهود المنسقة نحو تعزيز فوائد اتفاق تدابير دولة الميناء وتحفيز دول العلم على دعم الاتفاق. واقترحت اثنتان من آليات التنسيق الإقليمي (المحيط الهادئ وآسيا) أن تجري المنظمة دراسة رسمية لاحتياجات تنمية القدرات في الإقليم لتوجيه عملية تطوير البرامج المناسبة. ودعت آلية التنسيق الإقليمية هاتين أيضاً إلى إنشاء أنظمة إضافية لإعداد التقارير الإلكترونية يمكن أن تتكامل مع النظام العالمي لتبادل المعلومات (النظام العالمي) التابع للاتفاق، أداة تقييم امتثال الميناء، على سبيل المثال، أو نموذج تقارير منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك. واقترحت إحدى آليات التنسيق الإقليمية أنه ينبغي مطالبة الأطراف الجديدة بالوفاء بالحد الأدنى من الاستعداد قبل الانضمام.

باء- تنفيذ لاتفاق تنفيذًا فعالاً

'1' تعزيز الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية والآليات التشغيلية

الإنجازات

12 قَدِّمَت جميع آليات التنسيق الإقليمية أمثلة على التقدم المحرز في تعزيز الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية والآليات التشغيلية لتنفيذ تدابير دولة الميناء. ويحدث هذا في كل من الدول الأطراف وغير الأطراف ويتخذ أشكالاً مختلفة تتراوح بين اعتماد التشريعات/اللوائح ووضع إجراءات التشغيل الموحدة، فضلاً عن وضع مذكرات التفاهم وخطط العمل الإقليمية والاتفاقات الثنائية ومجموعات العمل المشتركة بين الوكالات وخطط التفتيش المشتركة. ويتم تنفيذ هذا العمل من قبل الدول نفسها، وفي بعض الحالات من قبل شركائها في التنمية، ويتم تيسيره من خلال فرص التشاور الإقليمي مثل آليات التنسيق الإقليمية. ولوحظ وجود اتفاقات محددة بين دول الميناء ودول المعالجة الرئيسية في منطقة المحيط الهادي، ولاحظت منطقة آسيا بعض التنسيق مع دول العلم. وقد تمّ تطوير أدوات تشغيلية مثل أداة إدارة الاتّفاق الإلكترونية في منطقة المحيط الهادي بواسطة وكالة المحيط الهادي.

التحديات

13- التحدي الأكثر شيوعاً الذي تعبر عنه جميع آليات التنسيق الإقليمية هو أن آليات تلخيص العمليات تشمل الوكالات والقطاعات، وبالتالي فإن التنفيذ الفعال الذي يغطّي جميع السيناريوهات المحتملة سيتطلب في كثير من الأحيان تنسيقاً كبيراً بين الوكالات، إن لم يكن إجراءات تشغيل موحّدة متكاملة. عندما تكون هناك حاجة إلى تعديلات تشريعية، يمكن أن تستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً، خاصّة إذا كان الإطار التشريعي ضعيفاً في البداية وإذا عملت العوامل السياسية على إعاقة التغيير. ورغم بعض التقدم المبلغ عنه في إشراك دول العلم من قبل منطقة آسيا، كما هو مذكور أعلاه، أشارت هذه المناطق وغيرها إلى أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود خاصّة عندما لا تكون دول العلم أطرافاً في الاتّفاق. ودعت مناطق أمريكا اللاتينية/البحر الكاريبي وآسيا إلى عملية بقيادة إقليمية لتقييم المجالات التي تحتاج فيها الأطر والعمليات إلى مزيد من التعزيز، ربما من خلال اعتماد معايير إقليمية. ورأت إحدى آليات التنسيق الإقليمية أن الممارسات التشغيلية الفعالة تتطلب أدوات مثل بيانات نظام تحديد الهوية الآلي أو نظام رصد السفن، أو قواعد بيانات السفن المملوكة، والتي لا يمكن الوصول إليها دائماً. ولاحظت آلية التنسيق الإقليمية في أوروبا أن طبقات الحكم داخل الاتحاد الأوروبي معقدة، ويمكن أن تكون المسؤوليات مشتتة وغير واضحة.

المقترحات

14- وأعربت جميع آليات التنسيق الإقليمية عن رغبتها في أن تواصل المنظمة عملها نحو استعراض الأطر التشريعية الوطنية وتعزيزها، مع قيام بعض الأقاليم بتوسيع نطاق هذا الطلب ليشمل قدرات الرصد والمراقبة والإشراف. وتستهدف المقترحات الأخرى الأنشطة التي تقوم بها الأطراف على مختلف المستويات من الدولي منها إلى الإقليمي إلى المحلي. وعلى المستوى الدولي، رأت إحدى آليات التنسيق الإقليمية أن هناك حاجة إلى قيام الدول بإيلاء اتفاق تدابير دولة الميناء مكانة أعلى في المناقشات المتعددة الأطراف لزيادة الإرادة السياسية على المستوى الوطني. ودعت العديد من آليات التنسيق الإقليمية (أمريكا اللاتينية/منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي وأوروبا) إلى توفير المزيد من الفرص للحوار الإقليمي والتبادل الفني،

إمّا عن طريق حلقات عمل أو منصات أخرى، لوضع معايير وبروتوكولات متّسقة لقضايا مثل مصادرة مصايد الأسماك غير القانونية، وتطبيق اتفاق تدابير دولة الميناء على سُفن الصيد الحُرّي واستخدام خطط التفتيش المشتركة. وأخيراً، أوضحت إحدى آليات التنسيق الإقليمية وجهة نظر مفادها أن التنفيذ العملي ينبغي أن يتصدّر الأوليات لأنه، مع مرور الوقت، سيكشف عن التغييرات القانونية والسياساتية الضرورية.

'2' التكامل والتنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي

الإنجازات

15- اتفقت جميع المناطق على أن التقدّم في التنسيق الوطني والإقليمي قد حدّث إلى حدّ ما، بما في ذلك، بطبيعة الحال، آليات التنسيق الإقليمية. وبحسب ما ورد، اتخذ التقدم الوطني شكل مجموعات عمل وآليات التنسيق بين المؤسسات وإجراءات التشغيل الموحّدة. وقد قامت المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والمنظمات دون الإقليمية (مثل وكالة مصايد أسماك منتدى المحيط الهادي (وكالة المحيط الهادي) ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا)، أو المشاريع (مثل مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومشروع خليج البنغال) بدمج اتفاق تدابير دولة الميناء في مسارات العمل ذات الصلة. وقد أدّى ذلك في بعض الحالات إلى زيادة الفرص بتوسيع نطاق مبادرات فرّدى الدول من خلال الاتفاقات الإقليمية مع دول العلم الرئيسية أو فرص الشراكة مع الجهات المناحة. وأعربت بعض آليات التنسيق الإقليمية عن تقديرها لمكاسب التنسيق الوطنية والإقليمية التي تحققت من خلال تنفيذ النّظام العالمي، وبعض أنظمة دولة الميناء التابعة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وتطوير نظام تدابير دولة الميناء التابع لهيئة المحيط الهادي.

التحديات

16- ورغم التوافق في الآراء على أن التنسيق آخذ في التحسّن، اتّفقت جميع آليات التنسيق الإقليمية أيضاً على ضرورة بذل المزيد من العمل لمواصلة النهوض بالإنجازات التي تحققت حتى الآن. وقد لوحظ أن مدى التنسيق المحلي في مختلف البلدان داخل منطقة واحدة يمكن أن يختلف بشكل كبير، وعلى أيّ من دول العلم المشاركة تؤثر أيضاً على أداء اتفاق تدابير دولة الميناء. واعتبرت إحدى آليات التنسيق الإقليمية أنه ينبغي الاستفادة بشكل أكبر من النفوذ الذي توفّره المنظمات الإقليمية، لضمان التعاون الكامل بين دول العلم والدول الساحلية. وأشارت آلية أخرى للتنسيق الإقليمي إلى أن التطبيق المناسب لاتفاق تدابير دولة الميناء على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق يمثل تحدياً مستمراً. وتمّ تسليط الضوء على العوائق العملية التي تحول دون تحسين التنسيق في شكل خدمة إنترنت غير موثوقة، والافتقار إلى لغة مشتركة، وقواعد سرية البيانات الوطنية في آليات التنسيق الإقليمية لمنطقة المحيط الهادي وأفريقيا/الشرق الأدنى وآسيا.

المقترحات

17- اتخذت المقترحات التي حددها آليات التنسيق الإقليمية أحد الأشكال الثلاثة: تعزيز تبادل الخبرات، أو توسيع آليات التنسيق الرسمية، أو استخدام التكنولوجيا لتسهيل تبادل المعلومات. في المقام الأول، أشارت جميع آليات التنسيق الإقليمية، وخاصة آلية التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى الحاجة إلى اجتماعات تنسيق إقليمية وأقاليمية مستمرة و/أو فرّص لبناء القدرات لتبادل الخبرات التشريعية والسياساتية والتشغيلية (انظر أيضاً باء '1' أعلاه). واعتُبر

هذا أمراً حاسماً لدعم الحد الأدنى من المعايير على المستوى الإقليمي، على سبيل المثال، بروتوكولات موحدة لتقييم مخاطر السفن لمنع "التسوق" للموانئ ذات الإجراءات الأقل صرامة). واقترحت بعض آليات التنسيق الإقليمي أن تستكشف الدول آليات التنسيق الرسمية مثل الاتفاقات الثنائية أو مذكرات التفاهم (على سبيل المثال لعمليات التفتيش المشتركة) مع بعضها البعض، وأن تشجع على زيادة استيعاب متطلبات دولة الميناء من قبل المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك/مصايد الأسماك المذكورة أعلاه. أما النوع الثالث من الاقتراحات، والذي تمّ التأكيد عليه في آلية التنسيق الإقليمية لآسيا، فيتضمن استخدام الأدوات الإلكترونية بطرق تُقلّل من أعباء الإبلاغ مثل الروابط التلقائية لقواعد البيانات ذات المحتوى المماثل (مثل سجلات السفن المرخصة) وإنشاء أنظمة النافذة الواحدة للوكالات المحلية المتعاونة.

'3' التعاون وتبادل المعلومات

الإنجازات

18- في إطار هذا الموضوع، كان الإنجاز الرئيسي الذي اعترفت به جميع آليات التنسيق الإقليمية هو تنفيذ النظام العالمي لتبادل المعلومات (النظام العالمي) في عام 2023. وتلقى الأطراف التدريب وتبدأ في استخدام هذا النظام والمساهمة بالتعليقات التي تدعم مواصلة تحسينه ونشر الكلمة لدى الدول الأخرى حول قيمته. وأفادت معظم آليات التنسيق الإقليمية عن إحراز تقدم جيد في تعيين نقاط الاتصال الوطنية والموانئ المعنية، على الرغم من أن إحدى آليات التنسيق الإقليمية أشارت إلى أن رفض تعيين الموانئ النائية بسبب محدودية الموارد كان مثيراً للجدل. وبعيداً عن النظام العالمي، فإن التنسيق دون الإقليمي لوكالة مصايد أسماك منندي المحيط الهادي، يضع منطقة المحيط الهادي في طليعة تبادل معلومات الاتفاق بسبب تطويرها لتدابير دولة الميناء الإلكترونية ونموذج تفتيش الموانئ الإقليمي لهيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادي. وأقرت جميع آليات التنسيق الإقليمية بأهمية آليات تبادل البيانات فيما يتعلق بالمعلومات الحساسة، على سبيل المثال، من خلال مذكرات التفاهم أو ترتيبات تبادل البيانات الأقل رسمية.

التحديات

19- يتمثل التحدي الرئيسي أمام تبادل المعلومات، لدى آليات التنسيق الإقليمية في منطقة المحيط الهادي وأوروبا، في عدم الكفاءة التي تنشأ من استخدام الأنظمة الوطنية أو الإقليمية (سواء الورقية أو الإلكترونية) لالتقاط المعلومات بشأن الاتفاق ومن ثم الاضطرار إلى القيام بعمل إضافي لنقل المعلومات إلى النظام العالمي. واعتُبر هذا أيضاً تحدياً في آلية التنسيق الإقليمية الآسيوية خاصة عندما لا يتم استيعاب اللغة الوطنية ضمن النظام العالمي. وتمّ تحديد تقاسم المعلومات التي يُحتمل أن تكون حساسة، على سبيل المثال، تفاصيل مالك السفينة والانتهاكات السابقة، باعتباره تحدياً لتبادل البيانات في آليات التنسيق الإقليمية لأفريقيا/الشرق الأدنى وآسيا. وشددت آلية التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على نقطة أثبتت في جميع آليات التنسيق الإقليمية: هناك حاجة إلى المزيد من العمل لجعل النظام العالمي محور تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي لآثار التدابير الوقائية. وينشأ هذا التحدي من عدد من العوامل بما في ذلك عدم إمكانية

وصول غير الأطراف؛ والأطراف غير القادرة أو غير الراغبة في استخدامه، في بعض الوقت أو ككله (وخاصة دول العلم)؛ وصعوبات التعامل مع السفن العديمة الجنسية؛ وقضايا الازدواجية والسرية المذكورة أعلاه.

المقترحات

20- واقترحت ثلاثة من آليات التنسيق الإقليمي (المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية/البحر الكاريبي، وأوروبا) المزيد من العمل بشأن النظام العالمي لتبادل المعلومات (النظام العالمي) لتعزيز قابلية التشغيل البيئي مع الأنظمة الإقليمية والوطنية. وتضمنت أهدافها تخفيف العبء التشغيلي على الإدارات الوطنية وتحسين معدلات الاستجابة من خلال زيادة سرعة الوصول إلى المعلومات. وأثيرت مقترحات ذات تركيز مماثل على التبادل الفعال للمعلومات في آليات التنسيق الإقليمي لأمريكا اللاتينية/الكاريبي وآسيا وتضمنت إنشاء وظيفة درشة أو بريد إلكتروني في النظام العالمي للاتصالات الثنائية (على سبيل المثال بين دول الميناء ودول العلم). ومن أجل تحقيق اتصالات أكثر كفاءة، اعتبرت آليات التنسيق الإقليمية لآسيا وأمريكا اللاتينية/البحر الكاريبي أنه ينبغي أن يكون وصول غير الأطراف محدودًا إلى بعض المعلومات الموجودة في نظام المعلومات الجغرافية. وتتعلق المقترحات المقدمة من آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا والشرق الأدنى بتطوير مبادرات فنية تضمن للمستخدمين تبادل البيانات بشكل آمن.

‘4‘ دخول الموانئ واستخدامها

الإنجازات

21- أقرت جميع آليات التنسيق الإقليمية بأن إجراءات دخول الموانئ واستخدامها موجودة بالنسبة لمعظم الأطراف وغير الأطراف، وتوفر هذه الإجراءات إطارًا يمكن أن يستند إليه اتفاق تداير دولة الميناء. وفي جميع الحالات تقريبًا، يكون لدى الدول عمليات لتعيين الموانئ (الموانئ المعينة)، ومتطلبات الطلب المسبق لدخول الميناء (الطلب المسبق)، وعمليات منع الدخول إلى الميناء، وطرق تطبيق مفهوم الظروف القاهرة. وقد وردت أمثلة محددة للإجراءات المتخذة بموجب هذه الأحكام في بعض آليات التنسيق الإقليمي، على سبيل المثال، مثال منع الدخول إلى الميناء لسفينة ترغب في تفريغ حمولتها من أسماك القرش بسبب الافتقار إلى القدرة على تقييم الامتثال (منطقة المحيط الهادئ)، وارتفاع معدلات التفتيش للتحقق من المعلومات المقدمة في الطلب المسبق في بعض الموانئ (آسيا).

التحديات

22- متابعة للإنجازات المذكورة أعلاه، فإن التحدي الأول الذي لاحظته آليات التنسيق الإقليمي هو ضمان قيام جميع الدول التي ليس لديها بالفعل مجموعة كاملة من إجراءات دخول واستخدام الموانئ بتطويرها وتطبيقها. وعند تحقيق ذلك، تظل هناك تحديات أخرى عديدة. وذكرت بعض آليات التنسيق الإقليمي أنه هناك بعض الدول التي ستحتاج إلى تحسين التنسيق بين الوكالات لتعزيز تطبيق الإجراءات. وفي حالات أخرى، أشارت آليات التنسيق الإقليمي إلى أن بناء القدرات في شكل تدريب أو تحسين الوصول إلى بيانات تاريخ السفن سيكون مطلوبًا. وأشارت بعض آليات التنسيق الإقليمي (أمريكا اللاتينية/منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا/الشرق الأدنى) إلى أن الافتقار إلى التوحيد القياسي عبر المنطقة يتعارض مع

الرقابة الفعالة على أنشطة الصيد غير القانوني. وأشارت آلية التنسيق الإقليمية في أوروبا إلى الاختلافات بين عمليات الفحص التي يتم إجراؤها على السفن التابعة للاتحاد الأوروبي والسفن غير التابعة للاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأشارت إلى أن هذه التقارير لا يتم تحميلها إلى النظام العالمي. وأخيراً، ذكرت بعض آليات التنسيق الإقليمي التحديات الصعبة في شكل موانئ خارج نطاق سلطة مصائد الأسماك (مثل الأرصفة الخاصة)، وسرية البيانات التي تخفي السلوك السيئ، والتدخل السياسي باعتبارها قضايا إشكالية يجب معالجتها.

المقترحات

23- اتخذت مقترحات آلية التنسيق الإقليمية المتعلقة بدخول واستخدام الموانئ شكلين. يتضمن الشكل الأول تنفيذ وحدة نمطية جديدة مخططة لنظام العالمي لتبادل المعلومات والتي من شأنها أن تحتوي على معلومات تتعلق بالطلب المسبق لدخول الموانئ (الطلب المسبق)⁽³⁾. أما المحور الثاني فيتعلق بتحقيق المزيد من الاتساق في متطلبات دخول واستخدام الموانئ من خلال تطوير واستخدام إجراءات موحدة. وجاءت الآراء متباينة بشأن كيفية تحقيق ذلك. وناقشت بعض آليات التنسيق الإقليمي فرص التبادل المباشر للخبرات بين الأطراف وغير الأطراف لتحديد النماذج المفيدة. وشدد آخرون على أهمية الهيئات الإقليمية في تطوير وتعزيز ممارسات متسقة، على سبيل المثال، حول تعريف الظروف القاهرة، ومعايير تعيين الموانئ، وتوحيد تقييمات المخاطر المرتبطة بالطلب المسبق، والمبادئ التوجيهية للحرمان من خدمات الموانئ. ولا يزال آخرون يتطلعون إلى المنظمات الدولية لتسهيل هذه العملية.

5- أعمال التفتيش والمتابعة

الإنجازات

24- أقرت جميع آليات التنسيق الإقليمية بمستويات مختلفة من الإنجازات فيما يتعلق بعمليات التفتيش. وتتعلق هذه الأمور بالتحضير لعمليات التفتيش من خلال تحديد إجراءات التشغيل الموحدة، وتطوير أدوات مثل نظام تدابير دولة الميناء الإلكتروني ("النظام الإلكتروني") ونموذج التفتيش الإقليمي المستخدم في منطقة المحيط الهادئ، وإجراء تدريب للمفتشين. وتعلقت الإنجازات أيضاً بتنفيذ عمليات التفتيش بما في ذلك التطبيق العملي لمعايير المخاطر، وإجراء عدد كافٍ من عمليات التفتيش، والتقاط نتائج التفتيش وتقاسمها بشكل مناسب. وتم الاستشهاد بمعظم أنواع التقدم كأثلة من واحد من الأطراف و/أو غير الأطراف أو أكثر في المنطقة دون الإشارة إلى أن جميع البلدان كانت تنفذ اتفاق تدابير دولة الميناء بشكل متسق وعلى مستويات كافية.

التحديات

25- أدركت آليات التنسيق الإقليمية أيضاً أن أدوات وأنظمة التفتيش لا تزال غير متوفرة في العديد من الموانئ. وشددت على ضرورة مزيد من العمل بشأن إجراءات التشغيل الموحدة (المحيط الهادئ)، ومعايير تقييم المخاطر (المحيط الهادئ)،

(3) لا يحتفظ النظام العالمي لتبادل المعلومات حالياً إلا بمعلومات حول رفض دخول الميناء وعمليات التفتيش؛ ومن المقرر إصدار وحدة مصممة

لاحتواء المعلومات المتعلقة بـ بالطلبات المسبقة لدخول الموانئ بحلول نهاية عام 2024

وأمریکا اللاتینیة/الکاریبی، وأوروبا)، والتدریب العملي للمفتشین (على سبیل المثال، بما فی ذلك مواضیع اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهدة بالانقراض ("اتفاقية التجارة")) (المحیط الهادی، وأمریکا اللاتینیة/الکاریبی، وأفريقيا/الشرق الأدنى) وأدوات أفضل (مثل قواعد بيانات التفتیش الوطنية) (آسیا وأمریکا اللاتینیة/منطقة البحر الكاریبی). وأشارت بعض آلیات التنسيق الإقلیمیة إلى عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات اللازمة لإجراء عملیات تحقق مجدیة قبل التفتیش، بما فی ذلك، على سبیل المثال لا الحصر، تبادل المعلومات مع دول العلم. وذكرت آلیات التنسيق الإقلیمیة لأمریکا اللاتینیة/البحر الكاریبی وأوروبا والمحیط الهادی الحاجة الإقلیمیة لمزید من الوضوح فیما یتعلق بمعايير تقييم المخاطر المناسبة ومستویات التفتیش من أجل فهم أفضل ما إذا كانت الممارسة الحالية تتوافق مع ما هو متوقع بموجب اتفاقية تداير دولة المیناء. وفي المقابل، أعربت آلیة التنسيق الإقلیمی لأفريقيا والشرق الأدنى عن قلقها من عدم وجود معلومات وقدرات كافية فی الوقت الحالي لإجراء عملیات تقييم المخاطر وعملیات التفتیش. وقد أثیرت بعض قضايا التفتیش الخاصة بآسیا فی آلیة التنسيق الإقلیمیة هذه، بما فی ذلك الصعوبات اللغویة، خاصة عند التعامل مع المستندات المكتوبة بخط اليد، وكيفية الحصول على تعاون أفضل من مشغلي السفن وطاقمها.

المقترحات

26- وقدمت آلیات التنسيق الإقلیمیة مقترحات تتعلق بعملیات التفتیش فی إطار ثلاثة مواضیع رئیسیة. أولاً، طلبت جمیع آلیات التنسيق الإقلیمیة مواصلة أنشطة التدریب أو تبادل المعلومات لتوفير التوجیه وضمان تحديث مهارات التفتیش وتوحيدها. ثانیاً، دعت معظم آلیات التنسيق الإقلیمیة إلى مواصلة تطوير معايير تحديد أولویات التفتیش على أساس المخاطر و/أو إجراءات التشغيل الموحدة (على سبیل المثال، كيفية فحص معدّات الصيد) سواء على المستوى الإقلیمی أو فی إطار اتفاق تداير دولة المیناء ككل. ثالثاً وأخيراً، سلّطت جمیع آلیات التنسيق الإقلیمیة الضوء على ضرورة توسیع استخدام النظام العالمي لتبادل المعلومات والأنظمة الإلكترونية المتوافقة، بما فی ذلك زیادة الوعي بالقدرات الموجودة. وفي العديد من آلیات التنسيق الإقلیمیة دارت مناقشات مستفیضة حول ضرورة تحقيق التوازن بین تبادل تقارير التفتیش ومتطلبات سرية البیانات. فی بعض الحالات، تم اقتراح إمكانية توسیع وظيفة النظام العالمي، على سبیل المثال، للمراقبة الفعالة للثغرات أو الإجراءات المعلقة وإرسال الإخطارات، أو لتقاسم نتائج الفحص على نطاق أوسع.

‘6’ دور دول العلم

الإنجازات

27 - والإنجاز الرئیسی الذي ذكرته آلیات التنسيق الإقلیمیة هو وجود رقابة مناسبة على سُفن الصيد من جانب دول العلم فی بعض الحالات. ويُعزى ذلك فی الغالب إلى قیام الأطراف فی اتفاق تداير دولة المیناء بمراقبة سفنها عند الصيد خارج المیاة الوطنية. وبموجب اتفاق تداير المیناء على وجه التحديد، وافقت آلیات التنسيق الإقلیمیة على استخدام أدوات النظام العالمي و/أو السجل العالمي لسفن الصيد التي تحتفظ بها منظمة الأغذية والزراعة لتسهيل الاتصال بین دول العلم

ودول الميناء. ويحدث هذا حتى عندما تشارك الدول غير الأطراف إذا كانت لديها جهات اتصال وطنية مشتركة في النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

التحديات

28 - ورغم الإنجازات المذكورة أعلاه، أشارت المناقشات التي دارت في غالبية آليات التنسيق الإقليمية إلى استمرار عدم الرضا عن المستوى الحالي لرقابة دولة العلم. وفي بعض الحالات، يُعزى ذلك إلى افتقار دول العلم إلى القدرة، بينما يعزى ذلك في حالات أخرى إلى الافتقار إلى المعلومات بشأن المسؤوليات التي تمارسها دولة العلم. وهذه مشكلة خاصة عندما لا تستخدم دولة العلم النظام العالمي إما لأنها غير طرف وبالتالي لا يمكنها الوصول إليه، و/أو لأنها لم تعين جهة اتصال وطنية. وذكرت آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا والشرق الأدنى أن المخاوف بشأن سرية البيانات تحدّ من تبادل المعلومات التي قد تكون حساسة من دول العلم.

المقترحات

29 - وكان أحد المواضيع الرئيسية في مناقشات آلية التنسيق الإقليمية للمقترحات الرامية إلى معالجة مسؤوليات دولة العلم هو الاعتماد المتزايد على الأدوات التكنولوجية. واقترح المشاركون المزيد من التدريب والتشجيع لدول العلم لاستخدام النظام العالمي لتبادل المعلومات (النظام العالمي)، والمزيد من التركيز على تحديث محتويات النظام العالمي والسجل العالمي شامل لسفن الصيد (والسجل العالمي). وتضمنت المقترحات المقدمة من آلية التنسيق الإقليمية لمنطقة آسيا السماح لدول العلم غير الأطراف بالوصول إلى التقارير المتعلقة بسفنها في النظام العالمي واستكشاف إمكانيات زيادة استخدام أنظمة المراقبة الإلكترونية لتنمية القدرة على مراقبة الموانئ (على سبيل المثال عندما يكون عدد الموظفين محدودًا). وناقشت بعض آليات التنسيق الإقليمية (منطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية/البحر الكاريبي، وأفريقيا/الشرق الأدنى) ضرورة إعادة توازن الجهود الرامية إلى بناء القدرات وزيادة المشاركة بين دول الميناء ودول العلم، مشيرة إلى أن عبء المراقبة لا ينبغي أن يقع بشكل غير متناسب على دول الميناء.

٧٦ تنمية القدرات

الإنجازات

30 - أشارت جميع آليات التنسيق الإقليمية إلى بعض الإنجازات فيما يتعلق ببناء القدرات لتنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء. ويشمل ذلك التدريب، وحلقات العمل الأخرى لتبادل الخبرات التي أجرتها المنظمات والمشاريع الدولية والإقليمية والوطنية. وعلى الرغم من أن معظم هذه الفرص كانت مفتوحة لكل من الأطراف وغير الأطراف، فقد أشارت بعض آليات التنسيق الإقليمية إلى ضرورة توفير المزيد من الدعم لغير الأطراف لمساعدتها على الانضمام. ولوحظ أيضًا أن المنتديات لا تحتاج إلى أن تكون خاصة باتفاق تدابير دولة الميناء لبناء القدرات اللازمة لتنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء (على سبيل المثال، يعد التدريب العام على تقنيات التفتيش أمرًا قيمًا).

التحديات

31- كان هناك توافق عامّ في الآراء بين آليات التنسيق الإقليمية على أن هناك حاجة إلى المزيد من بناء القدرات، ولكن كانت هناك أيضاً تحذيرات بشأن تجنّب ازدواجية الجهود (خاصة في منطقة المحيط الهادئ) وتركيز الدّعم فقط على الأطراف بدلاً من تضمين غير الأطراف أيضاً. وحُدّدت مواضيع معيّنة تحتاج إلى دعم بناء القدرات مثل التدريب الموحد للمفتشين (أمريكا اللاتينية/منطقة البحر الكاريبي وآسيا)، وأدوات التفتيش (أمريكا اللاتينية/منطقة البحر الكاريبي)، واستخدام النظام العالمي لتبادل المعلومات (آسيا)، وزيادة الوعي العامّ (أفريقيا/الشرق الأدنى وآسيا). ولوحظ أن استمرار ارتفاع معدل دوران الموظفين يشكل تحدياً أمام آليات التنسيق الإقليمي في أوروبا وأمريكا اللاتينية/البحر الكاريبي وآسيا.

المقترحات

32 - وتضمّنت المقترحات المحدّدة في اجتماعات آليات التنسيق الإقليمي مزيجاً من المبادرات الدولية والإقليمية، بما في ذلك بعض المبادرات التي تدعو إلى مزيد من التكامل بين جهود منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وتمّ الإعراب عن دعم مواصلة دور المنظمة في تيسير اجتماعات التنسيق الشاملة وتطوير مجموعات التعلّم الإلكتروني، ورأت معظم آليات التنسيق الإقليمي أن هذا ينبغي استكماله ببرامج تبادل إقليمية على المستوى الفني أو مجموعات خبراء لتبادل الخبرات. وشددت بعض آليات التنسيق الإقليمية على أن بناء قدرات دولة الميناء، ينبغي أن يستفيد من أطر بناء القدرات الإقليمية القائمة حيثما كانت موجودة بالفعل. واقترحت إحدى آليات التنسيق الإقليمي (أمريكا اللاتينية/البحر الكاريبي) أنشطة محددة لبناء القدرات تستهدف دول العَلَم.

8' العلاقة مع القانون الدولي والصكوك الدولية الأخرى

الإنجازات

33 - كان هناك تصور مشترك عبر آليات التنسيق الإقليمية بشأن التقدّم المطّرد الذي تُحرزه الدول في تنفيذ مسؤولياتها بموجب القانون الدولي والصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني. ويُنظر إلى تنفيذ الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء (الاتفاق) بصورة أفضل، على أنه جزء من هذا الاتجاه، حيث يتم تعزيز وتقوية الاتفاق من خلال التدابير الأخرى القائمة. وإدراكاً لأن تدابير المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك هي نوع من الصكوك الدولية، أشارت معظم آليات التنسيق الإقليمية إلى أن استيعاب أحكام تدابير دولة الميناء قد بدأ في بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك استجابةً للتنفيذ على المستوى الوطني من قبل أعضائها. وفي آليات التنسيق الإقليمية لأوروبا والمحيط الهادئ، تمّت الإشارة بشكل خاص إلى الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المسافنة (الخطوط التوجيهية الطوعية)، مع ملاحظة آلية منطقة المحيط الهادئ أن بعض الدول قد أحرزت بالفعل تقدماً في دمج الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المسافنة والاتفاق على المستوى الوطني.

التحديات

34- وبالإشارة إلى الترابط بين اتفاق تدابير دولة الميناء والصكوك الدولية، أقرت العديد من آليات التنسيق الإقليمي بأن تعزيز تنفيذ تدابير دولة الميناء قد يتطلب مراجعات قانونية وطنية لضمان وجود جميع الأدوات القانونية اللازمة. ورغم أن العديد من الدول قد صدقت على القوانين الدولية وأصبحت أطرافاً في الاتفاقات الدولية، فقد اعتبرت بعض آليات التنسيق الإقليمية أنه قد لا يكون هناك وعي أو خبرة أو قدرة كافية للوفاء بالمسؤوليات، لا سيما عندما تفرض صكوك مختلفة طلبات متنافسة على نفس الموارد. وعلى المستوى الإقليمي، لاحظت آليات التنسيق الإقليمية في المحيط الهادئ وآسيا أن استيعاب المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك لعمليات دولة الميناء كان بطيئاً في بعض الحالات، ولكن يتم تخفيف ذلك عندما تقود هيئات إقليمية أخرى المبادرات المتعلقة باتفاق تدابير دولة الميناء. تم تحديد العديد من الأدوات على أنها تحتاج إلى مزيد من الدراسة فيما يتعلق باتفاق تدابير دولة الميناء، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، واتفاق التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية (اتفاق التنوع البيولوجي)، واتفاق الامتثال. كما تم ذكر اتفاقية التجارة لدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض باعتبارها تحدياً خاصاً لأن عملياتها غالباً ما تقودها سلطات البيئة، وليس سلطات مصايد الأسماك.

المقترحات

35 - وتمشيا مع التحديات الرئيسية التي حددتها آليات التنسيق الإقليمية أعلاه، تضمنت المقترحات الرئيسية المتعلقة بتنمية القدرات الإضافية بشأن الصكوك القانونية تحليل الثغرات، والتدريب، وحلقات العمل، وتشكيل فريق خبراء معني بالصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني. على الرغم من أن اتفاق تدابير دولة الميناء كان محور هذه المناقشات، إلا أن آليات التنسيق الإقليمية أدركت أن المبادرات ستستفيد من التركيز على نطاق أوسع على مجموعة من المسؤوليات بموجب القانون الدولي. وبينما كانت هناك بعض الدعوات لمزيد من المشاركة من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (آليات التنسيق الإقليمية لمنطقة آسيا)، كان هناك رأي بديل مفاده أن المنظمات الإقليمية الأخرى أخذت بالفعل زمام المبادرة في وضع الأدوات المناسبة (آلية التنسيق الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ). وسلطت إحدى آليات التنسيق الإقليمية الضوء على ضرورة المزيد من الأدوات التي يمكن أن تساعد في تعزيز مسؤوليات دولة العلم (على سبيل المثال استناداً إلى مدونة قواعد السلوك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة والمبادئ التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم).

جيم - آليات تنفيذ الجزء التاسع (استعراض الرصد والتقييم)

الإنجازات

36- وتضمنت إنجازات التنفيذ التي ذكرتها آليات التنسيق الإقليمية تطوير أدوات تشغيلية (على سبيل المثال، نظام تدابير دولة الميناء الإلكتروني الخاص بوكالة وكالة مصايد أسماك منتدى المحيط الهادئ)؛ ودعم المنظمة للبرامج التي تضع استراتيجيات وطنية لأجل تنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء؛ واستبيان الاتفاق؛ وتطوير مفهوم المنظمة الأولي لمؤشرات الأداء؛ والمناقشات التي جرت في حلقات العمل والاجتماعات الدائمة الأخرى في إطار اتفاق تدابير دولة الميناء.

التحديات

37- أشارت آليات التنسيق الإقليمية إلى بعض التحديات المرتبطة باستخدام استبيان الاتفاق لرصد التنفيذ، لأنه يعتمد على التقييم الذاتي، وقد لا يوفر مقاييس موثوقة للأداء. وأثارت العديد من الآليات أوجه قصور إضافية في الاستبيان، بما في ذلك أنه طويل جداً ومرهق، وهناك نقص في الوعي بوجوده والغرض منه، وفي بعض الأحيان يكون هناك نقص في القدرة على استكماله (خاصة عندما يستلزم التنسيق بين الوكالات)، ونادراً ما يتم إجراؤه. واعترفت العديد من آليات التنسيق الإقليمي بأن اقتراح منظمة الأغذية والزراعة بشأن وضع مؤشرات يمكن أن يكون مفيداً لاستكمال الاستبيان، لكنها اقترحت ضرورة النظر فيما إذا كان ينبغي للمؤشرات أن تكون نوعية أم كمية، وكيف يمكن أن تأخذ في الاعتبار الاختلافات الخاصة بكل بلد، وما إذا كان سيتم استخدامها لأغراض الامتثال.

المقترحات

38- قدمت آليات التنسيق الإقليمي مقترحات محددة لرصد التنفيذ من خلال الاستبيان والمؤشرات. وفي حالة الاستبيان، اقترح تبسيطه (أو توفير التدريب على ملئه) وإجراؤه سنوياً لتوفير لمحة أحدث عن التقدم المحرز. وأبدت ثلاث آليات رغبتها في تبادل بيانات الاستبيان على نطاق أوسع، واقترحت إحدى الآليات إنشاء منتدى للأطراف لعرض تقييماتها الذاتية ومناقشتها. واقترحت إحدى الآليات الحصول على بيانات الامتثال من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك كوسيلة لجمع معلومات أكثر موضوعية. وتم الإعراب عن الدعم لمواصلة تطوير المؤشرات المناسبة لرصد ليس فقط دول الميناء ولكن أيضاً امتثال دول العلم والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك/والأجهزة الإقليمية لمصائد الأسماك، وقياس ما إذا كان الصيد غير القانوني يتناقص نتيجة لاتفاق تدابير دولة الميناء.

دال- ضمان أداء الاتفاق بصورة فعالة ومستدامة

الإنجازات

39- نوقش العديد من النماذج الحالية لدعم اتفاق تدابير دولة الميناء. وأيدت اثنتان من آليات التنسيق الإقليمي مواصلة الممارسة الحالية المتمثلة في قيام الجهات المانحة بتمويل مشاركة البلدان النامية وبعض تكاليف استضافة الاجتماعات. وأثارت إحدى الآليات إمكانية التمويل على غرار المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك (أي تساهم الأطراف وفقاً لصيغة معينة) لكن أعربت إحدى الآليات عن معارضتها لتطبيق هذا النموذج على الاتفاق. وأشارت إحدى الآليات إلى أن دول الميناء قادرة على استرداد التكاليف من المشغلين عند القيام بأنشطة الاتفاق. وسلّطت آليتان للتنسيق الإقليمي الضوء على الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة لدعم العمل المستمر لأمانة الاتفاق بما في ذلك النظام العالمي وبناء القدرات.

التحديات

40- وتمحورت معظم التحديات التي نوقشت في آليات التنسيق الإقليمية حول الحاجة المعترف بها إلى مصادر التمويل المستمرة وكيفية الوصول إليها. وأعرب المشاركون عن تقديرهم لصعوبة تحديد المساهمات الإلزامية، إلا أن استمرار الاعتماد على دعم الجهات المانحة أو المشاريع يمثل مشكلة مماثلة. وتنطوي خيارات استرداد التكاليف المذكورة أعلاه أيضاً على عيوب لأنها يمكن أن تضع الموانئ التي تنفذ الاتفاق بشكل صحيح في وضع غير مؤات، كما أن إيرادات استرداد التكاليف

لا تعود دائماً إلى القطاع الذي أنشأها. واعتبرت بعض آليات التنسيق الإقليمي أن بعض المساهمات المستمرة من جانب الدولة ينبغي أن تكون لازمة لضمان الإرادة السياسية وقبول السلطات. وبصرف النظر عن التمويل، اعتبرت إحدى آليات التنسيق الإقليمية أن الافتقار إلى الخبراء الإقليميين يمثل تحدياً للاستدامة المستمرة للاتفاق، وشددت آلية التنسيق الإقليمية الأخرى على الحاجة المستمرة لمزيد من الحوار على المستوى الإقليمي.

المقترحات

41 وكانت المقترحات الخاصة بدعم الأداء المستدام لاتفاق تدابير دولة الميناء موجهة نحو الأطراف والأمانة على السواء. وفيما يتعلق بالأطراف، أثبتت ضرورة انضمام المزيد من الدول إلى اتفاق تدابير دولة الميناء، وإلى مساعدة الأطراف الحالية في تعزيز التنفيذ وتحسينه من خلال بناء القدرات الإقليمية وتبادل الخبرات، في آيتين من آليات التنسيق الإقليمي. كما دُعيت الأطراف إلى إدراج آليات استرداد التكاليف في التشريعات الوطنية، ربما من خلال المساعدة التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة. ودعت إحدى آليات التنسيق الإقليمية على وجه التحديد إلى النظر في مساهمة مالية سنوية من الأطراف تتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي الوطني. فيما يتعلق بالأمانة، طلبت آليات التنسيق الإقليمية من منظمة الأغذية والزراعة توسيع الدعم المقدم إلى النظام العالمي، وتعيين موظفين منتدبين من الأطراف في اتفاق تدابير دولة الميناء، والبحث عن طرق لتوفير تكاليف اجتماعات اتفاق تدابير دولة الميناء (على سبيل المثال، عقدها بالاشتراك مع لجنة مصايد الأسماك، أو الاجتماعات الشخصية والاجتماعات الافتراضية البديلة). والاستمرار في تحديد مصادر التمويل المحتملة مع تحديد الأهداف الاستراتيجية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

هاء- رصد الاستراتيجية واستعراضها

الإنجازات

42- أشارت مناقشات آلية التنسيق الإقليمي المتعلقة برصد استراتيجية بالي واستعراضها إلى العديد من الإنجازات بما في ذلك وجود الاستراتيجية، وعقد آليات التنسيق الإقليمي لاستعراض الاستراتيجية، وعمل مؤشرات المنظمة، وتشكيل مجموعة العمل المخصصة المعنية بالاستراتيجية التابعة للاتفاق. وشددت إحدى آليات التنسيق الإقليمي أيضاً على أن البلدان تقوم بشكل مستقل بمراجعة التقدم الذي أحرزته في تحقيق استراتيجية بالي، مع معدل استيعاب مرتفع في الخطط الوطنية.

التحديات

43- وإذ تعترف آليات التنسيق الإقليمية بالإنجازات المذكورة أعلاه، أشارت أيضاً إلى أن العملية الحالية لاستعراض الاستراتيجية تعاني من بعض القيود. واعتبرت إحدى آليات التنسيق الإقليمية أن المراجعات الموضوعية أو الخارجية ضرورية لاستكمال المراجعات الذاتية التي تنتجها حلقات عمل آلية التنسيق الإقليمية والاستبيان. وأشارت اثنتان من آليات التنسيق الإقليمية إلى الافتقار إلى أدوات قياس لتقييم التنفيذ، واقترحت إحداها ضرورة ليس فقط قياس التنفيذ ولكن أيضاً تحديد ما إذا كان يتم تخفيض الصيد غير القانوني. وأخيراً، رأيتان من آليات التنسيق الإقليمية أنه قد يكون من السابق لأوانه مراجعة الاستراتيجية نظراً لمرحلة تنفيذها المبكرة.

المقترحات

44- اختلفت نواتج اجتماعات آليات التنسيق الإقليمي قليلاً من حيث تفاصيلها، لكن دعت جميعها إلى خطة عمل لتوجيه رصد واستعراض الاستراتيجية و/أو تطوير الأدوات اللازمة لتسهيل هذه العملية. واقترحت آليات التنسيق الإقليمي تبسيط الاستراتيجية أو تحويلها إلى خطة عمل ذات معالم محددة، واقترحت آليات التنسيق الإقليمي تنفيذ استعراض منتصف المدة بالإضافة إلى دورة الاستعراض الرسمية المتفق عليها لمدة أربع سنوات (كحد أدنى). وطلبت إحدى آليات التنسيق الإقليمية إنشاء لجنة للامثال. وقبل الشروع في الاستعراض الرسمي، طلبت اثنتان من آليات التنسيق الإقليمي أن تبدأ أعمال الاستعراض الأولي بنشر وتحليل مخرجات آليات التنسيق الإقليمي. واقترحت إحدى آليات التنسيق الإقليمية إعادة النظر أيضاً في الخطط الاستراتيجية لفرادى الأطراف.

ثالثاً- التوصيات والاستنتاجات العامة

يتمّ تسليط الضوء أدناه على المقترحات التالية الناتجة عن آليات التنسيق الإقليمية الخمس، إلى جانب استجابة منظمة الأغذية والزراعة، لتسهيل مناقشة مجموعة العمل المخصصة المعنية بالاستراتيجية.

• العضوية وبناء القدرات

45- تمت مناقشة تعزيز انضمام أطراف جديدة إلى اتفاق تدابير دولة الميناء وتعزيز قدرة الأطراف الحالية والجديدة على حدّ سواء على تنفيذ متطلباتها بالتفصيل في آليات التنسيق الإقليمية. وأشار المشاركون إلى الأدوار المهمة والمستمرة لمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك/الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في تسليط الضوء على فوائد الانضمام إلى الاتفاق، وحثوا هذه الهيئات على مواصلة جهودها وتوسيعها. ورئي أنه ربما يكون من الممكن القيام بمزيد من العمل المشترك بين هذه الهيئات للاستفادة من نقاط القوة لدى كل منها وإيجاد أوجه التآزر.

46- تلتزم منظمة الأغذية والزراعة، بصفتها أمانة اتفاق تدابير دولة الميناء، بتعزيز ودعم الاتفاق من خلال العروض العامة؛ وصيانة المواقع الرسمية؛ وتشغيل وتعزيز النظام العالمي لتبادل المعلومات؛ وتطوير وحدات التعلّم الإلكتروني والمواد التدريبية الأخرى؛ ومواصلة الأنشطة القانونية وأنشطة الرصد والمراقبة والإشراف وبناء القدرات؛ وتوفير دعم الاجتماعات والتنسيق اليومي. وستواصل المنظمة البحث عن سبل لحشد الدعم المالي اللازم لهذه الأنشطة، وترحب بالفرص المتاحة لربط الجهود مع الأجهزة الإقليمية لتحقيق المنفعة الجماعية لجميع الأطراف.

• القضايا والمعايير الفنية

47- أيدت آليات التنسيق الإقليمية بأغلبية ساحقة استمرار الحوار الإقليمي والتبادلات الفنية فيما يتعلق بالخبرة التشغيلية. وشمل ذلك كلاً من المنتديات المتعددة الأطراف مثل آليات التنسيق الإقليمية التابعة للاتفاق، إضافة إلى المبادرات الثنائية والإقليمية التي تقودها الهيئات. وقد تمّ ترشيح عدد من القضايا المحددة للمناقشة بما في ذلك:

- تطوير أساليب ومعايير تقييم المخاطر (آليات التنسيق وعمليات التفتيش)؛
- صياغة المبادئ التوجيهية لمنع الدخول إلى الموانئ؛

- معالجة المصادرة؛
- تطبيق اتفاق تدابير دولة الميناء على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق؛
- تطوير بروتوكولات لعمليات التفتيش المشتركة؛
- تفسير وتطبيق مفهوم الظروف القاهرة؛
- توحيد معايير تعيين الموانئ.

48- تقدّر منظمة الأغذية والزراعة أن الأطراف سوف تواجه هذه الأنواع من القضايا العملية عندما تبدأ في تفعيل مسؤولياتها بموجب اتفاق تدابير دولة الميناء. علاوة على ذلك، تدرك المنظمة أهمية تطوير إجراءات التشغيل الموحدة التي تخلق فرصا متكافئة في جميع أنحاء الأقاليم. وتعرض المنظمة، في إطار دورها كأمانة، اقتراح إطار والبدء في تجميع خلاصات إقليمية تمثل الممارسات التشغيلية الحالية للأطراف، بشأن مواضيع من قبيل تلك المذكورة أعلاه. وستكون هذه الخلاصات بمثابة نقطة انطلاق لتوثيق المناقشات الإقليمية حول أفضل الممارسات، وستصبح في نهاية المطاف وثائق حيّة يتم صيانتها وتحديثها على المستوى الإقليمي مع نمو الخبرة.

• النظام العالمي لتبادل المعلومات

49- أتاحت آليات التنسيق الإقليمية للأطراف التفكير في تجربتها حتى الآن مع النظام العالمي لتبادل المعلومات (النظام العالمي) وتوضيح أولوياتها لمزيد من التطوير. واتخذت المقترحات شكلين رئيسيين. الشكل الأول هو تطوير وحدات ووظائف إضافية بما في ذلك ما يتعلق بالطلب المسبق لدخول الموانئ (الطلب المسبق) وإنشاء تنبيهات من شأنها إخطار الأطراف عندما تكون إجراءات المتابعة ضرورية. أما النوع الثاني من الاقتراح فهو استخدام النظام العالمي كآلية للسماح بمزيد من تبادل المعلومات بما في ذلك مع دول العلم غير الأطراف والدول الساحلية.

50- والمنظمة ملتزمة بمواصلة تعزيز النظام العالمي بوظائف جديدة بما يتماشى مع الدعم التمويلي المتاح. على وجه الخصوص، هناك وحدة جديدة تدعم آليات التنسيق الإقليمية على وشك الانتهاء ومن المقرر إصدارها بحلول نهاية عام 2024. وتشير المنظمة إلى أنه يتم تحديد البروتوكولات التي تحكم تبادل المعلومات بواسطة الاتفاق نفسه ولكن يمكن تطويرها بشكل أكبر من خلال قرارات الأطراف. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة العمل المخصصة المعنية بالاستراتيجية مدعوة للنظر في وضع مقترحات للنظر فيها في اجتماع الأطراف الخامس.

• مسؤولية دولة العلم

51- فيما يتعلق بمسؤوليات دولة العلم، أقرت آليات التنسيق الإقليمية أن الاتفاق يركّز على تعزيز مسؤوليات دولة الميناء في رصد ومكافحة الصيد غير القانوني. ومع ذلك، كان هناك أيضا شعور بأن دول الميناء لا ينبغي أن تتحمل الجزء الأكبر من هذا العبء، وأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز مسؤولية دولة العلم.

52 - تدرك منظمة الأغذية والزراعة ضرورة تعزيز أداء دولة العلم لاستكمال إجراءات دولة الميناء وتدعو إليها من خلال ما يلي:

- الوفاء بواجباتها والتزاماتها الدولية بشكل أفضل فيما يتعلق برفع العلم وتنظيم سفن الصيد ورصدها ومراقبتها؛
- تحسين التعاون مع دول الميناء؛
- اتخاذ إجراءات متناسبة وفعّالة بشأن سفنها المشاركة في الصيد غير القانوني لردع عدم الامتثال للوائح وتدابير مصايد الأسماك المعمول بها.

53 - وفي هذا الصدد، تلاحظ المنظمة أن الدورة السادسة والثلاثين للجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة شددت على الحاجة إلى تعزيز اتفاق المنظمة للامتثال لعام 1993 وشجعت العمل بشأن مسؤوليات دولة العلم على النحو المحدد في اتفاق الامتثال واللكوك التكميلية.

• المسائل الاستراتيجية

54- كما نظرت آليات التنسيق الإقليمية بعناية في المسائل الاستراتيجية بما في ذلك رصد تنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء من قبل الأطراف، وضمان استمرار عمل الاتفاق بكفاءة واستدامة، ورصد التقدم المحرز في استراتيجية بالي نفسها. في المقام الأول، رأى العديد من المشاركين في آلية التنسيق الإقليمية أنه ينبغي تبسيط الاستبيان الخاص بمراجعة وتقييم فعالية اتفاق تدابير دولة الميناء وإجراؤه بشكل متكرر. كما تمّ الترحيب باستخدام مؤشرات موضوعية لاستكمال استبيان التقييم الذاتي سواء من حيث قياس التنفيذ أو من حيث المدى المتبقي للصيد غير القانوني. وفيما يتعلق بالأداء المستدام لاتفاق تدابير دولة الميناء، ناقشت آليات التنسيق الإقليمية خيارات استرداد التكاليف والمساهمات الوطنية، ولكنها حثت أيضاً الأمانة على مواصلة البحث عن آليات لتوفير التكاليف ومصادر التمويل الأخرى. وأخيراً، فيما يتعلق باستراتيجية بالي، أوصى عدد من المشاركين بإجراء مراجعة منتصف المدة (بالإضافة إلى فترة المراجعة التي تبلغ 4 سنوات على الأقل) واقترح العديد منهم تحويل الاستراتيجية إلى إجراءات عمل أو خطة عمل.

55 - ولمعالجة هذه القضايا بالترتيب، تدعو المنظمة مجموعة العمل المخصصة المعنية بالاستراتيجية إلى النظر في ما يلي:

- ما إذا كان ينبغي التوصية بتبسيط الاستبيان، الذي اعتمده اجتماع الأطراف، وإجرائه على فترات أكثر تواتراً؛
- مفهوم منظمة الأغذية والزراعة لأنواع المؤشرات التي يمكن ملؤها بالبيانات الموجودة واستخدامها لرصد تنفيذ وفعالية اتفاق تدابير دولة الميناء (المرفق 1)؛
- الآليات المحتملة للتمويل المستدام للاتفاق بهدف تقديم توصية يُنظر فيها في اجتماع الأطراف الخامس؛
- تقديم استراتيجية بالي كبيان أكثر بساطة للأهداف والمعالم، وتقديم المشورة بشأن الأطر الزمنية للمراجعة، لكي يُنظر فيها في اجتماع الأطراف الخامس.

المرفق

بعض الأمثلة على أنواع المؤشرات لرصد الاتفاق

يمكن تطبيق المؤشرات على الأطراف الفردية وبشكل جماعي على جميع الأطراف ككل، باستثناء* (الفردية فقط) و† (الجماعية فقط)

- عدد الأطراف في الاتفاق = 79 طرفاً †
- عدد الموانئ المعيّنة = 757 ميناء
- عدد عمليات التفتيش التي تم إجراؤها = 414 عملية تفتيش

لوحة متابعة الإحصاءات
(أعداد بسيطة ومتصاعدة تظهر التقدم)

- معدل التفتيش حسب دولة الميناء = سفينتان صيد أجنبيتان تم فحصهما/40 سفينة صيد أجنبية أرسدت في موانئ معيّنة لدولة الميناء = 5%
- النسبة المئوية لنتائج التفتيش المرسله من قبل دولة الميناء = 1 تقرير واحد من أصل تقريرين مرسلين = 50%
- النسبة المئوية لتقارير التفتيش المستلمة مع المخالفات التي تم الردّ عليها من قبل دولة العلم = رد واحد/ رد واحد تم استلامه = 100%:

الأداء
(يقيس الإنجازات ضمن مراقبة الطرف)

- حمولة سفن الصيد التي قدمت طلبات مسبقه لدخول الميناء/إجمالي حمولة سفن الصيد برقم المنظمة البحرية الدولية = 9% = 10,834,307/976,211
- حمولة سفن الصيد التي تخضع لعمليات الفحص بموجب الاتفاق/ إجمالي حمولة سفن الصيد برقم المنظمة البحرية الدولية = 1% = 10,834,307 / 160,834
- النسبة المئوية لسفن الصيد التي تخضع لعمليات الفحص بموجب الاتفاق = 41 سفينة صيد من أسطول البلد [X] المكون من 118 سفينة صيد تم فحصها = 35%*

النطاق
(مدى شمول الاتفاق جميع أنشطة الصيد)

- نسبة الطلبات المسبقة لدخول الميناء التي تم رفضها = 8 رفض/200 طلب = 4%
- نسبة عمليات التفتيش مع المخالفات التي تم العثور عليها = 4 عمليات تفتيش مع مخالفات / 14 عملية تفتيش = 28%:

رصد الصيد دون إبلاغ ودون تنظيم
(قياسات حوادث الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي توصلت إليها الأطراف)

لا توجد مؤشرات جيدة متاحة

مستويات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
(كمية الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم)